

مفهوم المواطنة في الخطاب الأزهري

إشكاليات وتناقضات

إعداد

محمد جمال علي

m.gamal@eipr.org

منذ ثورة يناير 2011 صدرت العديد من البيانات والوثائق الأزهرية التي تحمل آراء وتوجهات المؤسسة حيال قضايا المواطنة والحريات الدينية وحقوق الإنسان، سواء تفاعلاً مع مطالبات الربيع العربي بين عامي 2011 و 2013، أو كرد فعل على تصاعد التطرف الديني والحرب الإقليمية والعالمية في مواجهته منذ عام (2014) وحتى لحظة كتابة هذه السطور.

تسعى هذه الدراسة إلى بيان كيفية معالجة الخطاب الأزهرى خلال هذه الفترة لقضايا الحريات الدينية والمواطنة، وما ارتبط بهذه المعالجات من محاولات وإشكاليات التوفيق بين القيم الدينية والترسانة المعرفية التراثية من جهة وبين القيم المدنية الحديثة من جهة أخرى، وتستند الدراسة إلى كل من: الوثائق المعروفة بوثائق الأزهر التي صدرت بين عامي 2011 و 2013، والكلمات الافتتاحية والبيانات الختامية لعدد من المؤتمرات التي عقدها الأزهر منذ عام 2014 في إطار مساعي تجديد الخطاب الديني التي طالب بها رئيس الجمهورية، بالإضافة إلى كلمات شيخ الأزهر في هذه المؤتمرات، باعتبار أن كلمات شيخ الأزهر والبيانات الختامية والكلمات الافتتاحية لهذه المؤتمرات هي التي يمكن اعتبارها ممثلة للخطاب الأزهرى دوناً عن باقي المداخلات والدراسات العلمية التي تضمها أعمال هذه المؤتمرات والتي لا تُعبر بالضرورة عن رؤية المؤسسة الأزهرية، كما تتناول الدراسة بالتحليل بعض الحوارات التلفزيونية مع شيخ الأزهر والتي تطرق فيها لقضايا الحريات الدينية والمواطنة.

● أولاً .. تأكيد الانتقال من "الذمية" إلى "المواطنة" في التعامل مع المسيحيين المصريين:

في أحد أحاديثه التلفزيونية أنكر شيخ الأزهر استمرار وصف "أهل الذمة" بالنسبة للمسيحيين المصريين في الوقت الراهن، لأن مصطلح أهل الذمة كان لظهوره ملابسات وأسباب تاريخية لم تعد موجودة الآن، وأشار إلى الفارق في فلسفة الحكم بين نمط دولة الخلافة الإسلامية في العصور الوسطى والدول القومية الحديثة

في العصر الحالي؛ إذ إن الدول الإسلامية القديمة كانت تُعتبر "دولة دينية" تقوم بالكامل على الدين الإسلامي، ومن ثم فإن "المنتمي إلى هذه الدولة -لأنها دولة دينية- هو من يدين بدين الدولة؛" ومن ثم فكان لا بد من عقد بين الدولة وبين غير المسلمين يدخلون بمقتضاه ضمن رعايا هذه الدولة وحمايتها، وهو ما لم يعد موجودًا الآن إذ أصبحت الرابطة بين الدول القومية الحديثة ومواطنيها هي رابطة المواطنة وليس الدين¹.

وكما هو شائع في الفكر الإسلامي المعاصر من تبرير "المواطنة" بوثيقة المدينة في عهد النبي؛ يؤكد شيخ الأزهر أنه على الرغم من ظهور مفهوم "الذمة" في السنوات الأولى للإسلام إلا أن أول دولة قامت في الإسلام وأسسها النبي صلى الله عليه وسلم في المدينة لم تكن قائمة على مفهوم أهل الذمة ولكنها قامت على رابطة "المواطنة"، حيث قامت بنود وثيقة المدينة على "تحية اختلاف الدين جانبًا" ليتولى الجميع الدفاع عن المدينة ومناصرة المظلوم، وهذه الوثيقة "من يقرأها يعرف أن النبي صلى الله عليه وسلم هو أول من أقام الدولة على أساس المواطنة ونحو الاختلاف في الأديان والأعراق جانبًا، وإنما أقامها على أساس أن يكون المواطنين سويًا في حراسة هذه المدينة.."، كما يُبرر هذا التحول من "الذمية" إلى "المواطنة" بانتفاء محل عقد الذمة وعدم وجود طرفي العقد؛ حيث عقد الذمة هو عقد بين دولة الخلافة الإسلامية وغير المسلمين الذين لا يشاركون في الدفاع عن الدولة، ومن ثم يدفعون الجزية للدولة التي تتولى المهام القتالية، وفي الدول الحديثة لم يعد هناك "خليفة ولا خلافة ولا أصبح عندي دولة إسلامية بالمعنى القديم وإنما أصبحت عندي دول حديثة صحيح مرجعيتها الإسلام لكن ليست هي الدولة التي بها خليفة يؤم المسلمين ويصلي في الأعياد وكذا وكذا هذا الفقه انتهى.."، وكذلك لم يعد الطرف الآخر من العقد موجودًا، وهو المتمثل في غير المسلمين الذين لا يُشاركون في جيش الدولة الذي يدافع بالأساس عن دين الدولة، ويدفعون الجزية نظير عدم مشاركتهم في هذا

¹ الحلقة الثالثة عشرة- برنامج الإمام الطيب 2 - غير المسلمين في المجتمعات المسلمة، قناة الأزهر الشريف، موقع يوتيوب، 8 يونيو 2017. https://www.youtube.com/watch?v=6eM0w012koM&list=PLzkin5eO9r4yekA_2oX5e19XocjBVi-&index=14

الجيش، كما أكد أن الحروب في الوقت الراهن لم تعد أسبابها دينية مؤكّداً رفضه لمحاولات تلبّيس الحروب ثوب الأديان².

● ثانيًا .. الموقف من غير أتباع الأديان السماوية داخل الدول الإسلامية:

في إجابته على سؤال بشأن أوضاع غير المؤمنين بالأديان السماوية في المجتمعات الإسلامية في أحد البرامج التلفزيونية أجاب شيخ الأزهر مؤكّداً تمتعهم بحقوق المواطنة والحريات والبر من قبل المسلمين؛ حيث قال: "نحن دائماً نتحدث عن انفتاح الإسلام على المسيحية وانفتاح الإسلام على المسيحيين واليهود وأهل الكتاب، لكن لنفترض أنهم ليسوا أهل كتاب ولا مؤمنين بأديان مثل الملحدين والوثنيين ممن لا يوجد بيننا وبينهم علاقة دين لكنهم يعيشون معنا، هل لهم قانون أم ليس لهم قانون؟، نعم لهم قانون، وهو لا ينهك الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم .. الوثني الذي لا يقاتلني ولا يتآمر مع أعدائي ليخرجني من دياري.. قانوني معه البر أي المودة مع الرحمة والقسط أي العدل، وهو أرقى أنموذج من نماذج العطف والمعاملة حسب العطف والمودة الرحمة.. إذا ما هو المشترك الذي بيني وبينه يرتب عليّ أن أعامله بهذا الشكل، يتضح أنه لا مكان لرابطة الدين في هذا المقام، وإنما هي الإنسانية، وهذا يأتي من أصل آخر مذكور في القرآن الكريم: ولقد كرّمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً، فالقرآن ينبهنا إلى أخوة من نوع آخر وهي أخوة النفس الواحدة وليس فقط أخوة الدين.. هذا النوع من رعايا أو مواطنين المجتمع الإسلامي تلاحظ أن هذه الحقوق الدين لا يلعب فيها أي دور إطلاقاً؛ هذا لأنه إنسان، ولذلك ذكر سيدنا علي أن الناس إما أخ لك في الدين أو نظير لك في الإنسانية؛ فالتناظر في الإنسانية يوجب حقوق الإسلام هو الوحيد الذي أبرزها..."³.

² المرجع السابق.

³ الحلقة العاشرة - برنامج "الإمام الطيب 2" - غير المسلمين في المجتمعات المسلمة، قناة الأزهر الشريف، موقع يوتيوب، 5 يونيو 2017 PLznkin5eO9r4yekA_2oX5e19XocjBVi. الاقتباس بالنص مع تصرف بسيط.

هذه التصريحات وإن كانت لم تخرج في شكل بيانات ووثائق أزهريّة رسمية إلا أنها -بحسب تصريح مستشار شيخ الأزهر لشئون التعليم في مقابلته مع الباحث- تُعبر عن موقف المؤسسة الأزهريّة تجاه هذه القضايا لأن شيخ الأزهر هو من يُمثل هذه المؤسسة وتصريحاته تُعد صادرة عن الأزهر ذاته⁴.

● ثالثاً .. الموقف من الدولة الوطنيّة الحديثة والمواطنة كأساس للعلاقة بين الفرد والدولة:

تتبنى الكثير من الوثائق الأزهريّة والبيانات الختامية للمؤتمرات التي ينظمها الأزهر التأكيد على شرعية الدولة "الوطنية الحديثة" باعتبارها إما متوافقة مع الإسلام أو أنها هي بحد ذاتها "الدولة في الإسلام" بحسب تعبيرات بعض هذه البيانات، ومن ذلك ما جاء في أولى الوثائق المعروفة بـ"وثائق الأزهر"، والتي صدرت تحت عنوان "بيان الأزهر والمتقنين حول مستقبل مصر" في يونيو 2011، حيث أكدت اتفاق مبادئ الإسلام مع ما أسمته "الدولة الوطنيّة الدستورية الديمقراطيّة الحديثة الحديثة التي تعتمد على دستور ترتضيه الأمة ويضمن الحقوق والواجبات لكل أفرادها على قدم المساواة .. شريطة أن تكون المبادئ الكلية للشيعة الإسلاميّة هي المصدر الرئيسي للتشريع، وبما يضمن لأتباع الديانات السماوية الأخرى الاحتكام إلى شرائعهم في قضايا الأحوال الشخصية". كما تمت الإشارة في الوثيقة ذاتها إلى ضرورة "الالتزام بالموثيق والقرارات الدوليّة والتمسك بالمنجزات الحضارية في العلاقات الإنسانيّة المتوافقة مع التقاليد السميحة للثقافة الإسلاميّة والعربيّة..."، وكذلك: "الالتزام بمنظومة الحريات الأساسيّة في الفكر والرأي، مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والمرأة والطفل، والتأكيد على مبدأ التعددية واحترام الأديان السماوية واعتبار المواطنة مناط المسؤولية في المجتمع"، كما تم فيها التأكيد على "ضرورة اجتناب التكفير والتخوين واستغلال الدين واستخدامه لبعث الفرقة والتناؤد والعداء بين المواطنين، مع اعتبار الحث على الفتنة الطائفية والدعوات العنصريّة جريمة في

⁴ حوار للباحث مع الدكتور عبد الدايم نصير مستشار شيخ الأزهر لشئون التعليم، بمكتبه بمشيخة الأزهر بالقاهرة، 4 مارس 2020.

حق الوطن، ووجوب اعتماد الحوار المتكافئ والاحترام المتبادل والتعويل عليهما في التعامل بين فئات الشعب المختلفة، دون أية تفرقة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين.⁵

ونص البيان الختامي لمؤتمر الأزهر العالمي لتجديد الفكر الإسلامي المنعقد في يناير 2020 على أن "الدولة في الإسلام هي: الدولة الوطنية الديمقراطية الدستورية الحديثة. والأزهر - ممثلاً في علماء المسلمين اليوم- يقرّر أن الإسلام لا يعرف ما يسمى بالدولة الدينية، حيث لا دليل عليها في تراثنا، وهو ما يُفهم صراحةً من بنود صحيفة المدينة المنورة، ومن المنقول من سياسة رسولنا الأكرم، ومن جاء من بعده من الخلفاء الراشدين، وكما يرفض علماء الإسلام مفهوم الدولة الدينية فإنهم يرفضون -بالقدر نفسه- الدولة التي يقوم نظامها على جرد الأديان وعزلها عن توجيهات الناس"، أما عن الخلافة الإسلامية فينكر البيان صلاحيتها للوقت الراهن، إذ ينص على أن: "الخلافة نظام حكم ارتضاه صحابة رسول الله -ﷺ- ناسب زمانهم، وصلح عليه أمر الدين والدنيا، ولا يوجد في نصوص الكتاب والسنة ما يلزم بنظام حكم معين، بل كل نظام من أنظمة الحكم المعاصرة تقبله الشريعة مادام يوفّر العدل والمساواة والحرية، وحماية الوطن، وحقوق المواطنين على اختلاف عقائدهم ومِلَلِهِمْ، ولم يتصادم مع ثابت من ثوابت الدين" .. "المواطنة الكاملة: حق أصيل لجميع مواطني الدولة الواحدة، فلا فرق بينهم على أساس الدين أو المذهب أو العرق أو اللون، وهو الأساس الذي قامت عليه أول دولة إسلامية، وتضمنته صحيفة المدينة المنورة، وعلى المسلمين أن يعملوا على إحياء هذا المبدأ"⁶.

⁵ الوثائق الصادرة عن الأزهر الشريف، بوابة الأزهر. متاح على الرابط: <http://www.azhar.eg/AzharStatements>

⁶ أخبار اليوم، 28 يناير 2020. <https://bit.ly/3EyK0xJ>

● رابعًا .. مواجهة الطائفية ودعم الحوار الإسلامي-المسيحي:

في الوثيقة الصادرة في أكتوبر 2011 بعنوان "بيان الأزهر والمتقنين لدعم إرادة الشعوب العربية" -والتي عكست تأييدًا وحماسًا شديدًا لموجة ثورات الربيع العربي- تمت مطالبة قوى الثورة بتجنب الحساسيات الدينية والطائفية واحترام حقوق المواطنة على أساس المساواة والعدل، فتنص الوثيقة على أنه "على قوى الثورة والتجديد أن تتحد في سبيل تحقيق حلمها في العدل والحرية، وأن تتقاضي النزاعات الطائفية أو العرقية أو المذهبية أو الدينية، حفاظًا على نسيجها الوطني، واحترامًا لحقوق المواطنة، وحشدًا لجميع الطاقات من أجل تحول ديمقراطي يتم لصالح الجميع، في إطار من التوافق والانسجام الوطني، ويهدف لبناء المستقبل على أساس من المساواة والعدل، وبحيث لا تتحول الثورة إلى مغنم طائفية أو مذهبية، أو إثارة للحساسيات الدينية.."⁷.

وفي شهر يناير لعام 2012 صدرت وثيقة الأزهر حول "منظومة الحريات الأساسية"، التي تضمنت -تحت بند حرية العقيدة- نصوصًا بالغة الأهمية في التأكيد على حرية الاعتقاد مع التأكيد على "احترام الأديان السماوية" وعلى حق المجتمع في الحفاظ على عقائده، دون تفصيل فيما هو المقصود بذلك؛ حيث تنص الوثيقة على أن: "تُعتبر حرية العقيدة، وما يرتبط بها من حق المواطنة الكاملة للجميع، القائم على المساواة التامة في الحقوق والواجبات حجر الزاوية في البناء المجتمعي الحديث.. فلكل فرد في المجتمع أن يعتنق من المبادئ ما يشاء، دون أن ينقص ذلك من أهليته باعتباره مواطنًا حرًا مسؤولًا عن تصرفاته، ودون أن يمس حق المجتمع في الحفاظ على عقائده، فللأديان السماوية قداستها؛ وللأفراد حرية الاختيار دون عداون على مشاعر بعضهم البعض أو مساس بجرمتها قولًا وفعلاً. ولما كان الوطن العربي مهبط الوحي السماوي وحاضن الأديان الإبراهيمية الثلاثة فهو أشد التزامًا برعاية قداستها واحترام شعائرها وصيانة حقوق الأفراد في

⁷ لوثائق الصادرة عن الأزهر الشريف، بوابة الأزهر، مرجع سابق.

الإيمان بحرية وكرامة. ويترتب على احترام حرية العقائد التسليم بمشروعية التعدد، ورعاية حق الاختلاف، ووجوب مراعاة كل مواطن مشاعر الآخرين، والمساواة الكاملة بينهم على أساس متين من المواطنة والشراكة وتكافؤ الفرص في جميع الحقوق والواجبات". وتواصل الوثيقة: "كما يترتب أيضًا على احترام حرية الاعتقاد: رفض نزعات الإقصاء والتكفير وإدانة عقائد الآخرين أو التفتيش في ضمائرهم، بناء على ما استقر من نظم دستورية، وعلى ما استقر بين علماء المسلمين من تقاليد سمحة قررتها الشريعة في القول النبوي الشريف "هل شققت عن قلبه.."⁸.

في شهر مارس لعام 2014 وفي ظل ارتفاع موجة الحرب على الإرهاب ومواجهة جماعات الإسلام السياسي، تأسس ما يُعرف بـ"مجلس حكماء المسلمين" برعاية دولة الإمارات العربية المتحدة، وبقيادة شيخ الأزهر، وهو المجلس الذي ظل مرتبطًا اسمه باسم الأزهر في أغلب المؤتمرات والفعاليات التي ينظمها الأزهر منذ ذلك التاريخ، ويُعلن المجلس أن من أهدافه "إرساء التعاون والتعايش بين مواطني البلد الواحد والبلدان المسلمة المختلفة، وتعزيز الثقة وتشجيع العلاقات الودية والاحترام المتبادل بين أصحاب الديانات والمذاهب المتعددة داخل المجتمع الواحد تحقيقًا للسلم والوئام العالمي"⁹.

واعتناء بالحوار الإسلامي المسيحي يتبنى المجلس مشروع تحت عنوان "حوار نحو عالم متفاهم ومتكامل"؛ بالتعاون مع شركائه العالميين مثل الفاتيكان وجمعية سانت إيجيديو ومجلس الكنائس العالمي وكنيسة كاتدرية ومجلس كنائس الشرق الأوسط؛ حيث "يتلاقى فيه علماء ورجال دين ومفكرون ومتقنون وأهل رأي ومعرفة وخبرة من المسلمين والمسيحيين ووجهائهم وشخصياتهم الدينية والمدنية، للتداول في قضايا المواطنة والحريات والتنوع الاجتماعي والثقافي في العيش المشترك والمتعدد .. والعمل معًا على التشاور والتفكير في

⁸ الوثائق الصادرة عن الأزهر الشريف، بوابة الأزهر، مرجع سابق.

⁹ الكتيب التعريفي لمجلس حكماء المسلمين، ص7.

عقد توافقي جامع ومتكافئ يتمتع بمقتضاه الجميع بالحرية والمسئولية والانتماء الحر ... والعمل بأن يكون العيش معًا بالمواطنة والحرية والمشاركة هو الرسالة التي يوجهها مجلس حكماء المسلمين¹⁰.

وفي ديسمبر 2014 انعقد مؤتمر الأزهر العالمي لمواجهة التطرف والإرهاب، والذي جاء في بيانه الختامي أن الدافع لعقد هذا المؤتمر هو ما تشهده البلدان العربية من توتر واضطراب غير مسبوق نتيجة "ظهور حركات متطرفة تعتمد الإرهاب أداة لتنفيذ مآربها؛ فقد تعرّض مواطنون آمنون إلى الاعتداء على كرامتهم الإنسانية وحقوقهم الوطنية، وعلى مقدساتهم الدينية، وجرت هذه الاعتداءات باسم الدين والدين منها براء"، وتضمنت بنود البيان الختامي "التأكيد على أن المسلمين والمسيحيين في الشرق هم إخوة، ينتمون معًا إلى حضارة واحدة وأمة واحدة، عاشوا معًا على مدى قرون عديدة، وهم عازمون على مواصلة العيش معًا في دول وطنية سيدة حرة، تحقق المساواة بين المواطنين جميعًا، وتحترم الحريات. إن تعدد الأديان والمذاهب ليس ظاهرة طارئة في تاريخنا المشترك؛ فقد كان هذا التعدد -وسيبقى- مصدر غنى لهم وللعالم، يشهد على ذلك التاريخ. إن علاقات المسلمين مع المسيحيين هي علاقات تاريخية، وتجربة عيش مشترك ومثمر، ولدينا تجارب يُحتذى بها في مصر وفي العديد من الدول العربية الأخرى، جرى تطويرها باتجاه المواطنة الكاملة حقوقًا وواجبات، ومن هنا فإن التعرض للمسيحيين ولأهل الأديان والعقائد الأخرى باصطناع أسباب دينية، هو خروج على صحيح الدين وتوجيهات النبي صلى الله عليه وسلم وتتكّر لحقوق الوطن والمواطن"، كما ندد البيان بقيام بعض الجماعات الدينية والعرقية بتهجير المسيحيين وغيرهم من الطوائف الدينية من أوطانهم، مطالبًا المواطنين المسيحيين بالتجذر في أوطانهم حتى تزول موجة التطرف، وناشد دول العالم باستبعاد

¹⁰ المرجع السابق، ص11، 12.

تسهيل الهجرة من جدول المساعدات التي تقدمها للمضطهدين دينياً؛ لأن الهجرة تحقق أهداف من وصفهم البيان بـ"قوى التهجير العدوانية" التي تستهدف "ضرب دولنا الوطنية وتمزيق مجتمعاتنا الأهلية"¹¹.

كما أكد البيان أن الحكم في الإسلام يتأسس على قيم العدل والمساواة و"حماية حقوق المواطنة بلا تمييز بسبب اللون أو الجنس أو المعتقد"، وأن كل نظام يحفظ هذه القيم يكون شرعياً من المنظور الإسلامي. وفي البيان الختامي لما عُرف بلقاء جنيف" -وهو عبارة عن ندوة نظمها كل من مجلس حكماء المسلمين ومجلس الكنائس العالمي للتباحث حول دور الأديان في نشر السلام ونبذ العنف والكرهية في مدينة جنيف، في سبتمبر وأكتوبر عام 2016- تم التأكيد على أن "يتمتع الجميع بالحقوق والمسؤوليات المتساوية باعتبارهم مواطنين في بلدانهم" و"رفض كل أشكال التعصب والتمييز العنصري بسبب الدين أو العرق أو الجنس أو الأصل"¹².

وفي كلمته الافتتاحية لمؤتمر "الحرية والمواطنة .. التنوع والتكامل" -28 فبراير و 30 مارس 2017- أكد شيخ الأزهر بأن رسالة الأزهر ورسالة كل الأديان هي التعارف والتعاون والتكامل: "كما يُنبهنا الإسلام إلى حق أصيل، هو حق الحرية والتحرر من الضغوط، وبخاصة ما يتعلق بحرية الدين والاعتقاد والتمذهب، "لا إكراه في الدين"، "ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعاً أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين" "لست عليهم بمصيطر" "إن عليك إلا البلاغ". وكان من بين البنود التي اشتمل عليها كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أهل اليمن أنه "من كره الإسلام من يهودي أو نصراني فلا يُحول عن دينه" إلى آخر هذه النصوص الدينية المؤسسة لحق الحرية والتحرر. هذا والأزهر حين يدعو إلى نشر مفهوم المواطنة بديلاً عن مصطلح الأقلية والأقليات فإنما يدعو إلى مبدأ دستوري طبقه نبي الإسلام على أول مجتمع مسلم في التاريخ؛

¹¹ الأزهر في مواجهة الفكر الإرهابي، من أعمال مؤتمر الأزهر العالمي لمواجهة التطرف والإرهاب، القاهرة، 3-4 ديسمبر 2014، ص239،340.

¹² لقاء جنيف.. دور الأديان في نشر السلام ونبذ العنف والكرهية، من أعمال الندوة الدولية لمجلس حكماء المسلمين ومجلس الكنائس العالمي، جنيف، 30 سبتمبر - 1 أكتوبر 2016، ص97 .

وهو دولة المدينة، حين قرر المساواة بين المسلمين من مهاجرين وأنصار، ومن اليهود بكل قبائلهم وطوائفهم؛ بحسبان الجميع مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات، وقد حفظ لنا تراث الإسلام في هذا الموضوع وثيقة مفصلة في شكل دستور لم يعرفه التاريخ لنظام قبل الإسلام¹³.

وكان البيان الختامي لهذا المؤتمر عبارة عما عُرف بـ"إعلان الأزهر للمواطنة والعيش المشترك"، وينص الإعلان على أن "مصطلح المواطنة هو مصطلح أصيل في الإسلام، وقد شعت أنواره الأولى من دستور المدينة وما تلاه من كتب وعهود لنبي الله صلى الله عليه وسلم يحدد فيها علاقة المسلمين بغير المسلمين، ويبادر الإعلان إلى تأكيد أن المواطنة ليست حلاً مستوردًا، وإنما هو استدعاء لأول ممارسة إسلامية لنظام الحكم الذي طبقه النبي وفي أول مجتمع إسلامي أسسه، وهو دولة المدينة"، كما يؤكد أن "هذه الممارسة لم تتضمن أي قدر من التفرقة أو الإقصاء لأي فئة من فئات المجتمع آنذاك، وإنما تضمنت سياسات تقوم على التعددية الدينية والعرقية، وهي تعددية لا يمكن أن تعمل إلا في إطار المواطنة الكاملة والمساواة..."¹⁴.

كما يؤكد الإعلان أن "أول عوامل التماسك وتعزيز الإرادة المشتركة يتمثل في الدولة الوطنية الدستورية القائمة على مبادئ المواطنة والمساواة وحكم القانون، وعلى ذلك فإن استبعاد مفهوم المواطنة بوصفه عقدًا بين المواطنين: مجتمعات ودول يؤدي إلى فشل الدول.. كما أن تجاهل مفهوم المواطنة ومقتضياته يشجع على الحديث عن الأقليات وحقوقها"¹⁵.

ويواصل البيان تأكيده على رفض مصطلح الأقليات لارتباطه بجهود الاستعمار وتسببه في توزع الولاءات والتبعية لمشروعات خارجية، كما يُعرب الإعلان عن طموح الأزهر ومجلس حكماء المسلمين من وراء هذا

¹³ من أعمال مؤتمر الأزهر ومجلس حكماء المسلمين المنعقد بالقاهرة 28 فبراير و 1 مارس 2017، الحرية والمواطنة.. التنوع والتكامل، الأزهر الشريف-مجلس حكماء المسلمين، ص 18، 19.

¹⁴ المرجع السابق، ص 15.

¹⁵ المرجع السابق نفسه.

المؤتمر إلى "التأسيس لشراكة متجددة أو عقد مستأنف بين المواطنين العرب كافة، مسلمين ومسيحيين وغيرهم من ذوي الانتماءات الأخرى، يقوم على التفاهم والاعتراف المتبادل والمواطنة والحرية.."¹⁶.

ويظهر من الإعلان بشكل عام تأكيد حقوق المواطنة وحرية الاعتقاد بشكل كبير، والمساواة بين المسلمين والمسيحيين بشكل خاص في حقوق المواطنة وفي أوضاعهم القانونية داخل الدولة المصرية، مع إشارة إلى "ذوي الانتماءات الأخرى" باعتبارهم أحد أطراف هذا العقد بين المواطنين العرب كافة بحسب تعبير البيان.

ومع ذلك، فمما ورد في المقدمة التمهيدية لهذا الإعلان -في نسخته المنشورة عبر مجلس حكماء المسلمين- أن هذا الإعلان يُعتبر استكمالاً لما بدأه الأزهر منذ عام 2011 من إصدار للوثائق والبيانات "التي أكدت الاهتمام بالرسالة نفسها: رسالة المواطنة والوحدة الوطنية والحريات والعيش المشترك (الإسلامي-المسيحي) في مصر وبقيّة الأقطار العربية"، وتنتهي المقدمة إلى الإعراب عن الأمل في صدور "إعلان الأزهر للعيش الإسلامي المسيحي المشترك الذي يقضي العيش سويًا في ظل المواطنة والحرية والمشاركة..."، وتعكس هذه النصوص أن الهم الأعظم لهذه الوثائق والحوارات والمؤتمرات المختلفة إنما هي قضية التعايش بين المسلمين والمسيحيين والتصدي للأحداث الطائفية المتكررة في مصر خصوصًا وفي العالم العربي عمومًا؛ باعتبار أن الطوائف المسيحية تُمثل أكبر طوائف الأقليات الدينية في مصر والعالم العربي وأكثرها تأثيرًا.

وفي فبراير 2019، نظم مجلس حكماء المسلمين المؤتمر العالمي للأخوة الإنسانية بالتزامن مع زيارة كل من بابا الفاتيكان وشيخ الأزهر لمدينة أبو ظبي، وفي كلمته بهذا المؤتمر و"تحت عنوان "لستم أقلية" وجه شيخ الأزهر حديثه للمسيحيين في الشرق قائلًا: "أنتم جزء من هذه الأمة، وأنتم مواطنون، ولستم أقلية. وأرجوكم أن وحدتنا هي الصخرة الوحيدة التي تتحطم عليها المؤتمرات التي لا تفرق بين مسلم ومسيحي"، وتوجه

¹⁶ المرجع السابق، ص 18.

للمسلمين في الغرب قائلاً "وكلمتي للمواطنين المسلمين في الغرب أن اندمجوا في مجتمعاتكم اندماجاً إيجابياً، تحافظون فيه على هويتكم الدينية كما تحافظون على احترام قوانين هذه المجتمعات... وإن صدر من القوانين ما يفرض عليكم مخالفة شريعتكم فالجأوا إلى الطرق القانونية، فإنها كفيلة برد الحقوق إليكم وحماية حريتكم"¹⁷ .

وصدرت عن هذا المؤتمر الوثيقة المعروفة بـ "وثيقة الأخوة الإنسانية" التي جاء فيها: "إن الحرية حق لكل إنسان: اعتقاداً وفكراً وتعبيراً وممارسة، وأن التعددية والاختلاف في الدين واللون والجنس والعرق واللغة حكمة لمشئئة إلهية، قد خلق الله البشر عليها، وجعلها أصلاً ثابتاً تتفرع عنه حقوق حرية الاعتقاد، وحرية الاختلاف، وتجريم إكراه الناس على دين بعينه أو ثقافة محددة، أو فرض أسلوب حضاري لا يقبله الآخر" .. "أن مفهوم المواطنة يقوم على المساواة في الواجبات والحقوق التي ينعم في ظلها الجميع بالعدل؛ لذا يجب العمل على ترسيخ مفهوم المواطنة الكاملة في مجتمعاتنا، والتخلي عن الاستخدام الإقصائي لمصطلح "الأقليات" الذي يحمل في طياته الإحساس بالعزلة والدونية، ويمهد لبذور الفتن والشقاق، ويصادر على استحقاقات وحقوق بعض المواطنين الدينية والمدنية، ويؤدي إلى ممارسة التمييز ضدهم"، ونصت ديباجة خاتمة الوثيقة "لتكن هذه الوثيقة دعوة للمصالحة والتآخي بين جميع المؤمنين بالأديان، بل بين المؤمنين وغير المؤمنين، وكل الأشخاص ذوي الإرادة الصالحة"¹⁸ .

¹⁷ أعمال المؤتمر العالمي للأخوة الإنسانية، أبو ظبي، 3-4 فبراير 2019، الحكماء للنشر والتوزيع، ص 34.

¹⁸ المرجع السابق، ص 47،48،50 .

• خامسًا .. ملامح إشكالية في الخطاب الأزهرى عن المواطنة والحريات الدينية:

على الرغم مما يبدو في تلك النصوص من تأكيد على القيم الحديثة في الحكم الديمقراطي والدولة الوطنية مثل المساواة بين المواطنين ونبذ خطاب الكراهية والتمييز على أساس الدين، إلا أن الخطاب الأزهرى ذاته، وعبر البيانات والوثائق ذاتها يتضمن قيمًا ودعوات أخرى مناقضة للحريات الدينية ومبديّة للكثير من التحفظات بشأنها؛ ومن ذلك أن وثيقة الأزهر الأولى المعروفة بـ"بيان الأزهر والمتفقين حول مستقبل مصر"، والتي نصت على الالتزام بالمواثيق والقرارات الدولية والمنجزات الحضارية المتوافقة مع التقاليد الإسلامية، شهدت اجتماعاتها التحضيرية جدال بين الحضور حول مضمون المسودة الأولى من الوثيقة التي كانت تؤكد بوضوح أن المواثيق الدولية متوافقة تمامًا مع التقاليد الإسلامية والتجربة الحضارية للشعب المصري، فكان نص هذا البند هو: "تأكيد الالتزام بالمواثيق والعهد الدولية، والتمسك بالمنجزات الحضارية في العلاقات المجتمعية الدولية، لتوافقها التام مع التقاليد السمة للثقافة الإسلامية والتجربة الحضارية للشعب المصري العريق"¹⁹، بينما استقر النص النهائي للوثيقة على الالتزام بالمواثيق والقرارات المتوافقة مع التقاليد الإسلامية والعربية، باعتبار هذا التوافق مع التقاليد العربية والإسلامية شرطًا لقبول الوثائق والقرارات الدولية، ويرجع ذلك -بحسب شهادة صلاح فضل أحد المفكرين الحاضرين بهذه اللقاءات- إلى تحفظ ممثلي الأزهر على بعض مضامين المواثيق والعهد الدولية المتعلقة بالحريات وحقوق الإنسان لعدم توافقها مع التقاليد العربية والإسلامية²⁰.

كما كانت المسودة الأولى من الوثيقة ذاتها قد تضمنت النص على "قداسة دور العبادة وضمان الممارسة الحرة لجميع الشعائر الدينية دون تعويق"، إلا أنه تم الاتفاق في الصياغة النهائية للوثيقة على قصر الحريات

¹⁹ صلاح فضل، وثائق الأزهر ما ظهر منها وما بطن، دار بدائل، القاهرة، الطبعة الأولى 2017، ص60.

²⁰ مكالمة هاتفية مع د/ صلاح فضل، بتاريخ 1 مارس 2020.

الدينية على أصحاب الأديان السماوية وحدهم²¹؛ حيث نصت على "تأكيد الحماية التامة والاحترام الكامل لدور العبادة لأتباع الديانات السماوية الثلاث، وضمان الممارسة الحرة لجميع شعائرها الدينية دون أية معوقات، واحترام جميع مظاهر العبادة بمختلف أشكالها، دون تسفيه لثقافة الشعب أو تشويه لتقاليد الأصيلية.."، وهذه -بحسب شهادة صلاح فضل أيضًا- كانت رغبة ممثلي الأزهر في هذه اللقاءات²²، وكذلك فإن الوثيقة ذاتها في إشارتها إلى حقوق التحاكم إلى الشرائع الدينية في قضايا الأحوال الشخصية قصرت هذا الحق على أصحاب الأديان السماوية وحدهم.

وتحت بند "حرية الرأي والتعبير" في وثيقة الأزهر حول "منظومة الحريات الأساسية"، سيطر هاجس "احترام المعتقدات الدينية" والحفاظ على "الأمن القومي" والنسيج المجتمعي عندما تطرق الحديث إلى الآراء الدينية؛ فجاء في الوثيقة: "لكن من الضروري أن ننبه إلى وجوب احترام المعتقدات والشعائر الدينية، وعدم المساس بها لما في ذلك من خطورة على النسيج الاجتماعي والأمن القومي. فليس من حق أحد أن يثير الفتنة الطائفية باسم حرية التعبير.."، وفي الوثيقة ذاتها، وتحت بند "حرية الإبداع الأدبي والفني" كان التحفظ الوحيد على حرية الفن والسينما والأدب متعلق بالمساس بـ"المشاعر الدينية والقيم المجتمعية"، فتنص الوثيقة على أن: "القاعدة الأساسية التي تحكم حدود حرية الإبداع هي قابلية المجتمع من ناحية، وقدرته على استيعاب عناصر التراث والتجديد في الإبداع الفني والأدبي من ناحية أخرى، مع الاحتكام لرأي الخبراء والنقاد والعارفين بهذه الفنون، وعدم التعرض لها ما لم تمس المشاعر الدينية أو تؤذ القيم المجتمعية.."²³؛ ما يوحي بالرغبة في إقرار رقابة دينية من المؤسسة الأزهرية على الإنتاج الفني والحد من حرية التعبير بشكل أو

21 صلاح فضل، وثائق الأزهر ما ظهر منها وما بطن..، مرجع سابق، ص60.

22 مكاملة هاتفية مع د/ صلاح فضل، بتاريخ 1 مارس 2020.

23 الوثائق الصادرة عن الأزهر الشريف، بوابة الأزهر، مرجع سابق.

بآخر لأن المرجعية في تحديد إيذاء المشاعر الدينية والقيم المجتمعية غالباً ما يكون للأزهر والمؤسسات الدينية الرسمية.

ويشير إعلان الأزهر للمواطنة والعيش المشترك إلى بعض التصرفات التي اعتبرها تتعارض مع مبدأ المواطنة وينبغي عليها تمييز بين المسلم وغير المسلم؛ ومن بينها ما أسماه بـ"ممارسات ازدرء الأديان"²⁴. فهذه الإشارة تحتمل أوجهاً غير ديموقراطية ومنافية للحقوق والحريات الدينية؛ خاصة في ظل ما هو شائع ومعمول به في الدولة المصرية تحت تهمة "ازدرء الأديان"؛ فوفقاً لما وثقته بعض التقارير الحقوقية فإن الاتهام بازدرء الأديان يُعد من أهم وسائل انتهاك حرية الدين والمعتقد؛ خاصة لغير المنتمين للديانات السماوية وأصحاب المذاهب الإسلامية غير السنية الذين يُتهم بعضهم بازدرء الإسلام عند التعبير عن آرائهم الدينية²⁵.

وفي كثير من المناسبات يؤكد الخطاب الأزهري أنه في نظره لقضايا المواطنة والعيش المشترك لا ينطلق من منطلق الكثرة والقلّة العددية، ومن ذلك ما ورد في المقدمة التمهيدية لإعلان الأزهر للمواطنة والعيش المشترك والتي نصت على أن: "الأزهر ومجلس حكماء المسلمين لينظران إلى مشكلات العيش والتنوع والاختلاف الديني والثقافي بمنطق القيم وليس بمنطق القلة أو الكثرة..²⁶، إلا أن هذا الاهتمام بالحوار بين المسلمين والمسيحيين والتأكيد على حقوق المواطنة للمواطنين المسيحيين بشكل خاص مرده بالفعل إلى الكثرة العددية للطوائف المسيحية في مصر والدول العربية، والوجود التاريخي لهذه الطوائف في المجتمعات العربية، وهذا

²⁴ ن أعمال مؤتمر الأزهر ومجلس حكماء المسلمين المنعقد بالقاهرة 28 فبراير و 1 مارس 2017، الحرية والمواطنة.. التنوع والتكامل، ص17.

²⁵ إسحق إبراهيم، حصار التفكير.. قضايا ازدرء الأديان خلال عامين من الثورة، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، ص 42،43،44،51،52،88.

²⁶ إعلان الأزهر للمواطنة والعيش المشترك. البيان الختامي لمؤتمر الأزهر ومجلس علماء المسلمين، القاهرة، 29 فبراير و 1 مارس 2017، ص7-10.

ما أكده الدكتور عبد الدايم نصير مستشار شيخ الأزهر للتعليم في حوارهِ مع الباحث²⁷، الأمر الذي يُثير التساؤلات بشأن حقيقة موقع الأقليات الدينية غير المعترف بها -مثل الملحدين والبهاثيين والشيعية والأحمديين- من الرؤية الأزهرية للحريات الدينية، خاصة أن هذه الطوائف تشكو دائماً من تعرضها للتمييز الديني وانتهاك حرياتها الدينية.

وفي البيان الختامي لمؤتمر الأزهر العالمي لتجديد الفكر الإسلامي المنعقد في يناير 2020 وُصف الإلحاد بأنه "خطر يعمل على ضرب الاستقرار في المجتمعات التي تقدر الأديان، وتحترم تعاليمها، وهو أحد أسلحة الغزو الفكري، التي يُراد من خلالها -بدعوى «الحرية الدينية»- هدم الأديان، وإضعاف النسيج المجتمعي، وهو سبب مباشر من أسباب التطرف والإرهاب، وعلى المجتمعات أن تتيقظ للآثار السلبية التي تترتب على دعوات الإلحاد، وإنكار وجود الله، وبلبلة أفكار المؤمنين به"، فالمؤسسة الأزهرية بذلك لا تكتفي بالنظر إلى "الإلحاد" كتوجه فكري وعقائدي يخالف المعتقد الإسلامي، بل تعتبره تهديداً للأمن القومي وللنسيج الوطني الذي يجب، بنظرها، أن يتحدد بانتماءات عقائدية ودينية بعينها، وفي حين يوحي ذلك بدعوة الأزهر للمواجهة الأمنية للإلحاد إلا أن البيان قد أشار في الفقرة ذاتها إلى ضرورة المواجهة الفكرية للأفكار الإلحادية، حيث نص على أنه "يجب على العلماء التسلح بمنهج تجديدي في التعامل مع مخاطره تستصحب الأدلة العقلية والبراهين الكونية ونتائج العلوم التجريبية الحديثة باعتبارها تويد الحقائق الإيمانية، وذلك من خلال الالتقاء بالشباب والحوار معهم، والإفادة من وسائل التواصل الحديثة في هذا المقام"²⁸، وهو ما قد يوحي بتناقض غير مفهوم في الخطاب الأزهرى بشأن تناول قضية الإلحاد بين الدعوة للمواجهة الأمنية أو اعتماد الحوار الفكري والعقلي لمواجهة الأفكار الإلحادية.

²⁷ حوار للباحث مع الدكتور عبد الدايم نصير مستشار شيخ الأزهر لشئون التعليم، بمكتبه بمشيخة الأزهر بالقاهرة، 4 مارس 2020
²⁸ أخبار اليوم، مرجع سابق.

ولا تقتصر التحفظات الأزهرية على الحريات الدينية على الأديان والمعتقدات غير الإسلامية فحسب؛ وإنما تمتد هذه التحفظات لتشمل دعوات أزهرية للتضييق على التوجهات الإسلامية الخارجة عن المنهج الأزهرى "الوسطي" باعتباره ممثلًا للإسلام الصحيح؛ وتتمثل هذه التوجهات بالتحديد في التيارات السلفية التي دعا البيان الختامي لمؤتمر الأزهر العالمي لتجديد الفكر الإسلامي إلى مزيد من رقابة الدولة المشددة على وسائل الإعلام لغلق المنافذ أمام دعواتها وفتاواها، كما طالب البيان من وصفهم بـ"غير المؤهلين" بتجنب الخوض في مسائل تجديد الخطاب الديني لأن التجديد -بحسب وصف البيان- صناعة دقيقة لا يُحسنها إلا الراسخون في العلم، ولأن تصدّر غير المؤهلين سيُحوّل التجديد إلى تبديد؛ في إشارة غير مباشرة إلى التيارات "التنويرية" والأطروحات الناقدة للتراث الإسلامي، في سعي أزهرى قديم ومتجدد لاحتكار الخطاب والمرجعية الدينية الإسلامية.

● سادسًا .. فتاوى الأزهر مرجعًا للأحكام القضائية المقيدة للحريات الدينية وحقوق المواطنة:

في سياق متصل؛ تتعارض السياسات الفعلية للمؤسسة الأزهرية مع بعض التطورات الملحوظة في خطابها بشأن المواطنة والحريات الدينية؛ حيث تقوم مؤسسة الأزهر بدور استشاري لأحكام القضاء التي تقضي بالتضييق على الحريات الدينية لفئات من المواطنين من أصحاب الديانات غير المعترف بها؛ ومن هذه الأحكام حكم محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية برفض إلزام محافظة الإسكندرية بتخصيص مقابر لغير أصحاب الأديان السماوية الثلاثة "وهم الفئة الرابعة من فئات التنوع الديني في مصر يحملون في بطاقتهم القومية علامة (-) قرين خانة الديانة"؛ حيث استندت المحكمة في حكمها إلى مذكرة أعدها مجمع البحوث الإسلامية وموقعة من شيخ الأزهر بعد أن طُلب منه إبداء رأيه في هذا الشأن؛ وورد في هذه المذكرة أنه "لا

يجوز تخصيص قطعة أرض لدفن الموتى ممن يحملون علامة (-) الشرطة أو غيرها، لما يؤدي إليه من التمييز والمزيد من التفرة والانقسام وتمزق نسيج المجتمع الواحد؛ وبرر المجمع رأيه بأنه "من المعلوم شرعا أن الدفن حق ثابت لكل إنسان بعد وفاته، وذلك دون تمييز بين إنسان وآخر (...). بيد أن هذا الحق لا يجوز أن يكون ذريعة للتمييز الديني أو الإعلان عن الهوية الدينية والعقائدية، أو وسيلة للترويج لأفكار معينة أو مذاهب محددة، لأن هذا التمييز يخالف مبدأ المساواة العامة في الحقوق الإنسانية الثابتة للإنسان حال حياته وبعد وفاته، كما يؤدي إلى استغلال حق الإنسان في الدفن للترويج والدعاية لما يخل بتلك المساواة، ولا يتفق وحق الدفن وجمال الموت"²⁹.

وقد توجه الباحث إلى مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر للاستفسار بشكل أوضح حول مبررات موقفه من رفض تخصيص مقابر لأصحاب الديانات غير السماوية، وعن أسباب عدم اكتفائه بالرأي الشرعي في هذا الصدد وتطرقة لحسابات أمنية وسياسية لا يُعد تقديرها منوطاً بمؤسسة الأزهر، وجاء رد المجمع على تساؤلاتنا في وثيقة مكتوبة نصت على أنه "جاءت الشريعة الإسلامية لجلب مصالح الناس ودرء المفسد عنهم، والأحكام الشرعية لها أصول وطرق استنباط يراعيها الفقهاء عند إصدارها، ومسألة تخصيص مقابر لغير المؤمنين بالأديان السماوية تُعد من المستجدات الفقهية في البلاد المصرية، وعند إبداء الرأي الشرعي فيها لا بد من دراسة جميع جوانبها، وهؤلاء المواطنون بغير الأديان السماوية مواطنون لهم حقوق وعليهم واجبات، ويجب مراعاة مصلحتهم ولكن بما لا يتعارض مع المصلحة العامة للشعب والدولة، فسياسة الدولة وأمن الوطن ثوابت لا بد من مراعاتها عند استنباط الحكم الشرعي"³⁰.

²⁹ تجاهل الموتى مستمر: القضاء الإداري يرفض إلزام محافظة الإسكندرية بتخصيص مقابر لغير أتباع الأديان الثلاثة والمبادرة تدين الحكم وتطعن عليه أمام الإدارية العليا، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 28 ديسمبر 2021. <https://bit.ly/3EnHY3v>

³⁰ وثيقة غير منشورة صادرة عن مجمع البحوث الإسلامية في مارس 2022. انظر أيضاً: محمد جمال على، كيف أجاب مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر عن سؤالنا "لماذا أوصيتم برفض تخصيص مقابر للفئة الرابعة"، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 19 أبريل 2022. <https://bit.ly/3jW0lxB>

وتؤكد هذه الإجابة مجددًا ذلك التناقض في الخطاب الأزهري بشأن المواطنة؛ فبينما يؤكد المجمع أن غير المؤمنين بالأديان السماوية هم مواطنون ولهم حقوق وعليهم واجبات؛ فإنه في الوقت ذاته يُفتي بحرمان هؤلاء المواطنين من أحد أهم الحقوق الأساسية للإنسان وهو حق الدفن الذي هو حق آدمي لتكريم الإنسان بعد موته بحكم نصوص القرآن الكريم.

وفي الوثيقة ذاتها جاءت إجابة المجمع عن التساؤل بشأن سبب قصر الدولة المصرية للحقوق والحريات الدينية على أصحاب الأديان الثلاثة دون غيرهم وعمًا إذا كان ذلك مستمد من المرجعية الإسلامية للدولة أم أنها توجهات سياسية وأمنية للدولة فحسب؟؛ أجاب المجمع قائلًا: "من المعلوم أن لكل دولة دستورها الذي يحدد لها سير العمل من خلال التصويت الحر، ودستور الدولة المصرية ينص على أن الإسلام دين الدولة الرسمي، والمواطنون مسلمون وغير مسلمين سواء أمام الدستور، وتكفل الدولة لأصحاب الأديان السماوية الحرية في ممارسة شعائرهم الدينية، حيث إنها نابعة من مشكاة واحدة، وتدعو إلى عبادة رب واحد، أما أصحاب الأفكار المنحرفة فلا يؤمنون بدين ولا وطن."³¹

وتتضمن هذه الإجابة وصف هجومي وحاد لطائفة من المواطنين بكونهم من أصحاب الأفكار المنحرفة وتتهمهم بعد الانتماء إلى الدين وإلى الوطن؛ الأمر الذي قد يُفيد بإقصاء الخارجين عن الأفكار الدينية السائدة من دائرة الانتماء الوطني ومن ثم حرمانهم من حقوق المواطنة، وذلك بالنظر للسياق الذي جاء فيه هذا الاتهام والمتعلق بالسؤال حول الحقوق الأساسية لغير أصحاب الأديان الثلاثة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الجهات القضائية تطلب استشارة الأزهر ومجمع البحوث الإسلامية في بعض قضايا ازدياد الأديان والانتهاكات بنشر مذاهب وديانات غير معترف بها؛ ففي محاكمة الصحفي الشيعي حيدر قنديل في عام 2020 طلبت محكمة جنايات طنطا مشورة مجمع البحوث الإسلامية؛ الذي رد بأن الأحرار

³¹ المرجع السابق.

الموجودة في القضية -والتي تتمثل في مقال منشور على موقع شيعي وملف عن شيعة العالم- تؤكد الاتهامات المنسوبة للمتهم بنشر المذهب الشيعي وازدراء الأديان³².

تكرر ذلك أيضًا مع متهمين آخرين بازدراء الأديان؛ ومن هؤلاء الكاتب أحمد عبده ماهر وهو أحد الباحثين الناقدين للتراث الإسلامي؛ حيث صدر ضده حكم بالسجن لمدة خمس سنوات من محكمة أمن الدولة بتهمة ازدراء الأديان بسبب كتابه "إضلال الأمة بفقهاء الأئمة"، وقد طلبت النيابة أثناء التحقيقات من مجمع البحوث الإسلامية إبداء رأيه في الكتاب المذكور؛ وجاء رد المجمع مؤكدًا أن الكتاب يتضمن ازدراء للدين الإسلامي³³.

خاتمة

استهدفت هذه الدراسة الكشف عن جانب من تصورات المؤسسة الأزهرية للحقوق والحريات الدينية من خلال تسليط الضوء على الخطاب الأزهرى في السنوات التسع الأخيرة منذ ثورة الخامس والعشرين من يناير لعام 2011؛ وهي الفترة التي شهد فيها الخطاب الأزهرى اشتباكًا متزايدًا مع التساؤلات والمطالبات المتصاعدة حول الحريات العامة وحقوق الإنسان وإشكاليات التطرف الديني وما يتعلق بها من حقوق غير المسلمين في البلدان الإسلامية.

وتكشف الدراسة عن اهتمام ملحوظ للخطاب الأزهرى خلال هذه الفترة بقضايا المواطنة والحريات الدينية والعلاقة بين المسلمين وغير المسلمين -والمسيحيين منهم بشكل خاص- في المجتمعات الإسلامية؛ ويرجع

³² المبادرة المصرية تطالب بحفظ قضية "نشر التشيع" وتدين منع الصحفي الشيعي حيدر قنديل من السفر، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 13 ديسمبر 2021. <https://bit.ly/3KPGi5q>

³³ المبادرة تدين الحكم على أحمد عبده ماهر بالسجن خمس سنوات بتهمة ازدراء الأديان وتطالب بوقف محاكمات الناقدين للتراث الديني، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 17 نوفمبر 2021. <https://bit.ly/3rTCd8X>

ذلك إلى المؤتمرات والندوات والجلسات النقاشية التي نظمها الأزهر بالتعاون مع مجلس حكماء المسلمين، وفي إطار تصاعد دعوات تجديد الخطاب الديني بضغوط من القيادة السياسية؛ وهي الجهود التي انبثقت عنها مجموعات من الوثائق والبيانات التي احتلت قضايا الحريات والديموقراطية والمواطنة مكانة مركزية في بعضها، بينما احتلت قضايا مكافحة الإرهاب والتطرف الديني وحوار الأديان مكانة مركزية في بعضها الآخر.

ومن الاستنتاجات المهمة التي تخلص إليها الدراسة ما يلي:

- أكد شيخ الأزهر على استنكاره لاستمرار استخدام مفهوم أهل الذمة لوصف المسيحيين في مصر في إطار الدولة الحديثة، لأنه مفهوم ظهر لحاجات تاريخية معينة لم تعد موجودة في الوقت الراهن، وأن مفهوم المواطنة الكاملة هو الأنسب في العصر الحالي كأساس للعلاقة بين الفرد والدولة، ولا يُنسب هذا التصريح لشيخ الأزهر بمفرده لأنه يعد مُمثلاً عن المؤسسة الأزهرية ككل بحسب تأكيد مستشار شيخ الأزهر لشئون التعليم في حوار مع الباحث.
- تكشف الدراسة عن تناقض في الخطاب الأزهرى بشأن الحقوق والحريات الدينية لغير المؤمنين بالإسلام والمسيحية واليهودية؛ حيث تتضمن بعض تصريحات شيخ الأزهر إلى جانب مخرجات بعض المؤتمرات إشارات إيجابية إلى الحريات الدينية لغير أتباع الأديان السماوية وغير المؤمنين بالأديان على الإطلاق، إلى جانب دعوات للحوار معهم، في مقابل نصوص أخرى تُهاجم الإلحاد ليس باعتباره مخالفة عقائدية للإسلام ولكن باعتباره تهديد للأمن القومي والسلام المجتمعي، وتُقصر حرية ممارسة الشعائر الدينية على أصحاب الأديان السماوية دون غيرهم.

- تكشف الدراسة عن تناقض في الخطاب الأزهري بشأن مرجعية تحديد الحقوق والحريات الدينية لغير المسلمين بين منطق الكثرة العددية من جهة ومنطق القيم من جهة أخرى، فبينما يتكرر التأكيد على أن المنطلق الأساسي للتصورات الأزهرية للحريات الدينية منطق قيمي بالأساس ولا يعتد بمجرد الكثرة أو القلة العددية، إلا أن نصوصاً أخرى وتصريحات لقيادات أزهرية في مقابلات مع الباحث، فضلاً عن التحفظات الكثيرة التي يشهدها الخطاب الأزهري ذاته على حقوق وحريات غير المؤمنين بـ"الأديان السماوية" تؤكد أن منطق الكثرة العددية هو صاحب النصيب الأكبر في التأثير في تصورات المؤسسة الأزهرية للحريات الدينية وأن الاهتمام الكبير بحريات الطوائف المسيحية وحقوقها مرده إلى الكثرة العددية والوجود التاريخي والتأثير السياسي لهذه الطوائف مقارنة بأعداد الأقليات الدينية الأخرى غير المعترف بها.

- لا تنطلق أغلب البيانات والمؤتمرات الأزهرية في حديثها عن الحريات الدينية من الإيمان العميق بالديموقراطية وحقوق الإنسان بقدر انطلاقها من موقعها في الصراع السياسي والأيدولوجي مع تيارات الإسلام السياسي والتوجهات الدينية الإسلامية المختلفة، ولعل ذلك من أسباب ظهور تلك التناقضات في الخطاب الأزهري بين دعم الحريات الدينية من جهة وتقليصها وانتهاكها من جهة أخرى.

- رغم التطورات الخطابية الملحوظة، إلا أن هذه التطورات على مستوى الخطاب لا تجد في المقابل صدى على مستوى الفتاوى والاستشارات العملية التي يصدرها الأزهر وتستعين بها أحكام القضاء لتقييد الحريات الدينية لفئات من المواطنين من أصحاب الديانات غير المعترف بها أو أصحاب التفكير الديني المختلف عن السائد.

وختامًا، يُمكن القول أنه ثمة تطورات إيجابية في الخطاب الأزهري بشأن الحريات الدينية، إلا أنه من الضروري حسم التناقضات المشار إليها وتقديم إجابات واضحة حول التساؤلات والإشكاليات العالقة بشأن رؤية الأزهر للحريات الدينية لغير المؤمنين بالأديان السماوية في مصر بشكل خاص، وغير المؤمنين بأي دين على الإطلاق؛ حقوقهم في ممارسة شعائرهم والتعبير عن معتقداتهم دون الخوف من المحاكمات بتهم ازدراء الأديان أو تهديد الأمن القومي، وحقوقهم الكاملة كمواطنين لهم كافة الحقوق والواجبات المدنية والسياسية، كما ينبغي التخلص من الدعوات الأزهرية للسلطات السياسية بالتضييق على وسائل الإعلام ومنع تيارات دينية معينة من الظهور بها أو السعي لاحتكار الخطاب الديني والقضاء على التنوع بداخله.